القطاع الخاص يواجه تحديات غاية في التعقيد

(الحلقة الثانية)

د.مهدي عبد الحسين

تبلورت عشية الحرب عام ٢٠٠٣ الاجواء والمناخات التي وضعت القطاع الخاص في مجابهة اكثر التحديات تعقيداً واشدها صعوبة على مستوى السياسات والممارسات السلبية.

وقد تراكم نتيجة للحرب وتداعياتها اللاحقة مزيد من العوامل الاضافية التي اربكت الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية وعمقت المشاكل والمعضلات الناشئة واسهمت في تلكؤ ظروف عمل القطاع الخاص، وتقليص مشاركته في اداء مهمات الاعمار واعادة البناء والتنمية، حيث تجلى ذلك في مايلي:-

اولاً:- الانهيار الكامل للنظام القائم بقيادته وهيكله الاداري ووزاراته ومؤسساته واجهزته، وبضمنها قطعاً الجهات المعنية بتقديم الخدمات الملائمة وتوفير التسهيلات اللازمة.

ثانياً:-تردي الظروف الامنية بصورة غير مسبوقة وغياب تطبيقات القانون والنظام، ومن ثم عودتها بشكل تدريجي مع بقاء الكثير من مظاهر الانفلات الامني قائماً.

ثالثاً:- اعتماد سياسات خاطئة في التعامل مع فئات وشرائح القطاع الخاص في ظل ترجيح كفة النشاط التجاري الخاص ومنحه حرية العمل الكاملة، استيراداً وتصديراً، على اساس فهم قاصر لمفهوم اقتصاد السوق الحرة وسياقات النشاط في اطاره.

رابعاً:- وبناء على التوجهات غير السليمة للادارة المدنية المؤقتة للاحتلال وتلكؤ وضعف اداء مجلس الحكم الانتقالي والحكومة المنبثقة عنه، فقد ظل القطاع الخاص الانتاجي، الصناعي والزراعي، بعيداً عن امكانية المشاركة بجهد ايجابي مميز في دعم الاقتصاد الوطني بالقدرات المضافة ورفد الاسواق بالمنتجات العراقية على اختلافها، حيث تعاني المشاريع الاقتصادية، لاسيما الصناعية حالات التعطل او تدني الطاقات التشغيلية.

خامساً:-قصور وضعف فاعلية المصارف التجارية في العراق، الحكومية منها والاهلية واضحة على المستوى التطبيقي في هذا المجال، وانسحاب الموقف على المصارف المتخصصة التي يمكن ان تسهم بدورها الايجابي في تنشيط المشاريع الاقتصادية، لاسيما الصغيرة والمتوسطة، برغم ضعف امكاناتها المادية وقدراتها التكنولوجية، وتعرضها لقرار الالغاء من جانب اللجنة المالية في مجلس الحكم الانتقالي، ومن ثم وزارة المالية بوحي من الادارة المدنية المؤقتة للاحتلال.

سادساً:- ومع انه ليس من الصعب تشخيص ابرز المشاكل التي يعانيها القطاع الخاص العراقي، لاسيما المتراكمة تاريخياً، وبالذات التي تجد تعبيرها المكثف في تدني وضعف الامكانات المادية والقدرات التقنية فقد مارست الادارة المدنية المؤقتة للاحتلال والى جانبها الجهات الرسمية العراقية المتعاقبة سياسة ابقاء الاوضاع على حالها دون تغيير مع أستمرار اطلاق الوعود باعتماد معالجات من شانها تحقيق نقله نوعية في ظروف عمل وطبيعة وحجم نشاط القطاع الخاص دون ان يتحقق اي أنجاز فعلي في الميدان، خاصة على مستوى توفير التمويلات اللازمة لاعادة الحيوية للقطاع الخاص.

وازاء هذه العوامل وغيرها، فقد بات من الواضح ان الادارة المدنية المؤقتة للاحتلال وبعض الجهات العراقية كانت تمارس جهداً مقصوداً لابقاء القطاع الخاص العراقي ضعيفاً وغير قادر على اداء مهمات كبيرة في ظل التحول نحو اقتصاد السوق مع عرقلة اي جهد وطني لاعادة القطاع العام لاسيما الانتاجي لممارسة مشاركة معينة او دور فعال في الساحة الاقتصادية وبالتالي خلق فراغ مهيأ لدخول الاستثمار الاجنبي في جميع مفاصل الاقتصاد العراقي، ابتداء من المصارف، مروراً بالقطاعات الخدمية، وانتهاء بالقطاعات الانتاجية الصناعية والزراعية، وغيرها ولهذا لم يكن من باب المصادفة ان تركز الادارة المدنية المؤقتة على اصدار قانون الاستثمار الاجنبي خلال اشهر عديدة بعد الحرب، والدعوة المبكرة لخصخصة المشاريع الصناعية المملوكة من قبل الدولة، مع التركيز على ضرورة انفتاح القطاع النفطي غير الاستخراجي على الاستثمارات الاجنبية، وغيرها من المجالات التي ظلت بعيدة عن تحقيق اية انجازات فعلية، في وقت كانت ومازالت الضرورة تدعو لايلاء اهتمام ورعاية خاصة لنشاط القطاع الخاص الذي ينبغي ان يتبوأ مكانة متعاظمة تدريجياً في التطورات الاقتصادية نحو بناء تجربة اقتصاد السوق، الامر الذي يدعونا لمعالجة هذه القضية التي تتعلق بمستقبل الاقتصاد العراقي وتوازناته المطلوبة في المديين المتوسط والبعيد، وهو ماسنعالجه في حلقة مقبلة.

نفوق الماشية في البصرة هدر للاقتصاد الوطني

سناء النقاش

ادى النقص في الادوية والمستلزمات الطبية الخاصة بمكافحة مرض الدودة الحلزونية الى نفوق المئات من المواشي في قضاء ابي الخصيب في البصرة خلال الشهرين الماضيين.

وسبب ذلك هو ان الفترة التي حددتها وزارة الزراعة لمكافحة هذا المرض كانت قصيرة ولاتفي بالغرض.

(وصفحة في الحدث الاقتصادي) اذ نتابع حالات الفساد الاداري، وحالات الغش الصناعي وعدم دراسة القرارات من قبل الجهات المعنية فأنها تضع الاصبع على الجرح من اجل ايقاف هذا الهدر الاقتصادي في هذا البلد المبتلى اذ ان نفوق مئات المواشي في قضاء واحد يعني نفوق الالاف اذا ماجمعنا الحصيلة للاقضية الاخرى.

وكشف الدكتور باسم كاظم معاون مدير المستشفى البيطري في البصرة ان المرض تسبب في خسائر كبيرة بالثروة الحيوانية خاصة الابقار والاغنام حيث ان هذا المرض ينتقل عن طريق يرقات حشرة الذباب التي تنتشر داخل جروح هذه الحيوانات مسببة اوراماً خطرة، مبيناً ان الأدوية قليلة ان الفترة التي حددتها وزارة الزراعة وهي اسبوعان غير كافية للقضاء على هذا المرض واشار الى مبادرة مجلس محافظة البصرة الذي قام بدعم وزارة الزراعة مالياً ومعنوياً في توفير الادوية للقيام بحملة جديدة لمكافحة المرض.

والسؤال هل الجهة المعنية في وزارة الزراعة لاتعرف أبعاد هذا المرض... ومدة حضانة يرقته والخسائر التي يسببها، ومايحتاج اليه الفلاح او صاحب الماشية من مستلزمات للوقاية من المرض والمدة التي يقتضيها العلاج منه، ومن ثم تعتمد قراراتها بهذا الشأن.. إنها اسئلة مرئية ليس الا!!!

بنك الخليج يعلن عن أرباح قياسية للعام الماضي

أعلن بنك الخليج المتحد التابع لمجموعة شركة مشاريع الكويت (كيبكو) ان ارباحه الصافية التي حققها العام الماضي بلغت ٣،٤٣ مليون دولار اميركي ووصف هذه الارباح بانها افضل نتائج مالية في تاريخه.

وقال المصرف ان هذه النتائج تمثل زيادة قدرها ٦،١٩٪ بالمقارنة مع ارباح العام ٢٠٠٣ التي بلغت ٢،٣٦ مليون دولار.

وأضاف في ضوء هذه النتائج المالية الممتازة، رفع مجلس إدارة البنك توصية إلى الجمعية العمومية لمساهمي البنك بتوزيع أرباح نقدية تبلغ ٦٥،٢٨ مليون دولار أي ما يمثل ١٥٪ من القيمة الإسمية للسهم.

وأشار المصرف في بيانه الى ان العائد على متوسط حقوق المساهمين بلغ مستوى مشجعا بنهاية العام (الماضي) حيث بلغ ١٦٪ حسب ما جاء في البيان.

وأشار البيان الى ان الايرادات المتكررة للبنك بلغت بنهاية العام الماضي ١٠٥ ملايين دولار اميركي بالمقارنة مع ٩٦ مليون دولار في العام ٢٠٠٣ مضيفا ان البنوك التابعة للبنك في الاردن وتونس والجزائر ساهمت في هذه العائدات بمبلغ ١٤ مليون دولار وفق البيان.

وأضاف اما الاستثمارات الاساسية في قطاع العقار فقد ساهمت بمبلغ ١٦ مليون دولار في حين ساهمت انشطة التداول بمبلغ ٢١ مليون دولار من اصل الايرادات المتكررة.

خطة قطرية لاجتذاب مليون سائح عام ٢٠١٠

يسعى المسؤولون في قطر لتغيير صورتها الدولية من دولة صغيرة تملك مخزونا كبيرا من الغاز الطبيعي، إلى مكان يقصده ملايين السياح سنويا ... ولعل تجربة دبي ماثلة في أذهانهم.

ولتنفيذ المخطط الجديد، رصد المسؤولون ١٥ مليار دولار لتنفيذ برنامج طموح لإعداد البلاد لاستقبال أكثر من مليون زائر سنويا مع حلول عام ٢٠١٠، وفقا لتقرير وكالة أسوشيتد برس.

ويقول المراقبون إن الخطة القطرية تتميز بطموح واضح نظرا للحرارة الشديدة التي تميز طقس الدولة الخليجية الصغيرة ومعدلات الرطوبة المرتفعة.

ولعل التفاؤل منبعه تجربة "دبي" التي تحولت خلال السنوات القليلة الماضية إلى مركز سياحي وتجاري كبير في منطقة الخليج العربي.

ويعتقد القطريون أن ما حدث في دبي يمكن أن يتكرر مرة أخرى بالاستخدام الجديد للموارد وبالتخطيط السليم.

وستتولى الحكومة القطرية توفير النسبة الأكبر من تكاليف المشروع الطموح، استنادا للموارد البترولية للدولة التي يبلغ عدد سكانها ٣٠٠ ألف بمتوسط دخل يتجاوز ٢٦ ألف دولار.

ووفقا لتقديرات المراقبين فإن مخزون قطر من البترول لا يتجاوز ١٥ مليار برميل، ومن الممكن أن ينتهي خلال فترة لا تتجاوز ١٥ عاما.

أما مخزونها من الغاز الطبيعي فيعد ثالث أكبر مخزون على المستوى العالمي، ويبلغ ما يعادل ٨٥ مليار برميل من البترول.

وتشمل الخطة السياحية الجديدة إقامة عدد كبير من المنشآت السياحية والمنتجعات، التي ستكون معدة لاستقبال الزوار في أيلول من عام ٢٠٠٦ .

وتتضمن الخطة أيضا إنشاء ثمانية فنادق فاخرة خلال عامين، ومدينة تعليمية عملاقة، ومطار، ومنشآت ترفيهية، واستضافة بطولات دولية للغولف والإسكواش.

الإقتصاد يشكّل إحدى هموم الناخبين العراقيين

بقلم : بورزاو داراغاي
الواشنطن تايمز

بغداد –ألقى تاجر السيارات المستعملة كاظم الربيعي و زوجته المدرسة جنان عبد راضي ببطاقاتهما الإنتخابية في الصندوق البلاستيكي الشفاف، مشاركين في ما إعتبراه إستثماراً لمستقبلهما و مستقبل البلاد.

و رغم إن مستقبل البلد يشغل حيزاً كبيراً من تفكيرهما، لكن الزوجين يتوقان الى مستقبل إقتصادي أفضل لهما و لإبنتهما ساني التي تبلغ من العمر ١٢ عاماً و التي أحضراها معهما الى المركز الإنتخابي في حي الكرادة ببغداد.

و قال السيد الربيعي، ٤٧ عاماً، : " أفضل شيء تقدمه لنا الحكومة هو منحنا قطعة أرض لنتمكن من بناء مسكن نعيش فيه"، معبراً عن شكواه بخصوص إرتفاع تكاليف السكن و التي أدت الى تآكل إيراداته المتوسطة. و أضاف : " أما ما عدا ذلك فنستطيع تدبره بمفردنا".

و بالنسبة للكثيرين في أطار المجتمع الدولي تشكّل الإنتخابات العراقية الأخيرة صعيداً لمواجهة الإرهاب و تقرير مستقبل الديمقراطية في العالم الإسلامي.

أما قضايا الحياة اليومية مثل الوظائف و التعليم و الرعاية الصحية فقد كان لها أثر أيضاً في إجتذاب العراقيين للإدلاء بأصواتهم.

و تقول السيدة راضي، البالغة من العمر ٤٠ عاماً، و التي تعمل بالتدريس في إحدى الثانويات، بأنها تطالب الحكومة الجديدة برفع مرتبات المدرسين للقضاء على " العادات السيئة" التي إكتسبها المدرسون في عهد النظام السابق.

و تستطرد بالقول : " كان المدرسون في السابق، مدفوعين بحالة من العوز المالي الشديد، يعمدون الى تقاضي رشاو من الطلاب الساعين الى تحسين درجاتهم كما عملوا على إعطاء الدروس الخصوصية للطلبة الأثرياء طمعاً في الحصول على موارد إضافية".

و أضافت : " نناشد الحكومة الجديدة بإعطائنا مرتبات أفضل لكي نتمكن من وضع حد لتلك العادات السيئة".

و قد عانى الكثير من العراقيين من صعوبات إقتصادية هائلة خلال الإثني عشر عاماً من العقوبات الإقتصادية الطاحنة التي فرضتها الأمم المتحدة على البلاد. و بإعتبارها واحدة من هؤلاء، إضطرت سنا ناجي عبد الأمير الى أن تبيع مجوهراتها و القطع الثمينة المتوارثة عن عائلتها بسعر بخس لتلبية المتطلبات المالية لمعيشتها، في الوقت الذي كانت تتقاضى فيه راتباً شهرياً يعادل دولارين إثنين كموظفة في شركة تأمين تابعة للدولة.

و رغم أن إيراداتها اليوم تصل الى حدود ٣٣٠ دولار شهرياً، تقول السيدة عبد الأمير بأنها تشعر بكونها مجبرة على التعويض عن السنين السابقة.

و أضافت السيدة عبد الأمير، و التي تبلغ ٤٧ عاماً و هي أم لفتاتين جامعيتين : " ليس لدي بيت أسكن فيه، و الآن آمل بأن أتمكن من تعويض ما فاتني".

من جهته يأمل محمد أحمد فتاح، الموظف ذو ال ٤٣ عاماً و الذي يعمل في بنك الشرق الأوسط العراقي بأن تعمل الحكومة الجديدة على التخفيف من حدة الأسعار المرتفعة بعد أن تتمكن من معالجة مشكلة الإرهاب.

و قال بعد أن أدلى بصوته : " علينا أن نرفع من قيمة الدينار العراقي". و أضاف : " رغم أن مرتباتنا قد تحسنت بالفعل، إلا إن البلاد مبتلاة بتضخم كبير للغاية".

و أياً كانت هوية من سيتسلم زمام الأمور في العراق فسيكون عليه مقارعة المتمردين و التوفيق بين الآمال المتنامية للشباب العراقي.

و تقول ساندرا ناظم، ٣٠ عاماً، و الحاصلة على شهادة في المحاسبة، بعد أن فشلت في العثور على عمل : " أتمنى أن يحل السلام في بلادي لكي تتمكن النساء من الخروج و البحث عن عمل". و تضيف : " حينما نشعر بالأمان، حينها سوف أبدأ بالبحث عن عمل مناسب".

و قد وعدت جميع الإئتلافات السياسية الكبرى ناخبيها بتحقيق السلام و الرخاء، و لكن الكثير من أولئك الناخبين تساورهم الشكوك حول إمكانية الوفاء بتلك الوعود.

و في هذا الصدد يقول صباح عمر، الطالب في كلية الصيدلة ذو ال ٢٥ عاماً و المقيم في مدينة أربيل الواقعة في شمال البلاد : " لدينا الكثير من المشاكل، حيث لا وجود للكهرباء و لا الماء و لا نتمتع بحرية حقيقية. و هناك الكثير من العاطلين عن العمل، و رواتب المتقاعدين في وضع سيء. أما الأراضي فيتم توزيعها على أعضاء الأحزاب الكبرى فقط. هناك الكثير من الوعود، و لم يتحقق أي منها".

لكن عبد الله إبراهيم، ٣٨ عاماً و صاحب مخزن لبيع الستائر، له رأي آخر حيث يقول بأن أية حكومة تمثل الشعب العراقي ستعمل في النهاية لمصلحة الجميع.

و قال : " الشيء الأكثر أهمية بالنسبة لي هو أن الحكومة الجديدة ستعترف بكياني الإنساني. عندها، حينما يبدأ المجتمع المدني و الإقتصاد، سيشرع الجميع في أداء أفضل ما لديهم".

ترجمة : عمار أسعد

تعزيز الأساليب الوقائية لمكافحة الرشوة

تفوقت سويسرا على اليابان وبريطانيا ولوكسمبورغ في مكافحة الرشوة، وعلى الرغم من ذلك تطالب منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بمزيد من الرقابة.

كما يطالب الفرع السويسري لمنظمة الشفافية الدولية بتشديد الاجراءات الوقائية للحيولة دون وقوع تلك الجريمة الاقتصادية

عقدت كتابة الدولة للإقتصاد SECOمطلع شباط الجاري، ندوة لإستعراض نتيجة دراسة أعدتها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD حول ما حققته سويسرا في السنوات الأخيرة في مجال مكافحة الرشوة.

المنظمة توصلت في تقريرها إلى أن سويسرا أنجزت بالفعل خطوات كبيرة لمحاربة الرشوة مقارنة مع دول أخرى، مثل اليابان وبريطانيا ولوكسمبورغ، إلا أن خبراءها يرون أنه من الممكن أن تكون في صورة أفضل مما هي عليه الآن.

وعلى الرغم من أن المنظمة وضعت العديد من الدول تحت المجهر، إلا أن مدير ملف الرشوة فيها مارك بيت رفض في حديثه إلى سويس أنفو وضع ترتيب للدول، واكتفى بالقول بأن سويسرا تتساوى في نفس النتيجة مع ألمانيا وفرنسا، بينما تتفوق على اليابان وبريطانيا ولوكسمبورغ.

ويعترف البروفيسور بيت، وهو في نفس الوقت متخصص في قانون العقوبات، بأن متابعة الملف السويسري كان يتم بشكل معمق أكثر من غيرها من الدول، دون أن يوضح سبب هذا التركيز على سويسرا تحديدا دون غيرها من البلدان.

ومن بين التوصيات التي وجهتها الدراسة إلى سويسرا ضرورة تشديد الرقابة على الشركات الصغيرة والمتوسطة، لاسيما تلك ذات الطابع الدولي، وفتح النقاش على مستوى السلطات المحلية في الكانتونات والبلديات حول خطورة الرشوة وأضرارها الاقتصادية وأنواعها.

في الوقت نفسه، رأت الدراسة بأن "متابعة شركات المحاسبات في طريقة إعداد الفواتير والميزانيات ورفع الإحساس بالمسؤولية بأهمية مواجهة الرشوة"، من بين الوسائل التي يجب على الحكومة الفدرالية متابعة المضي فيها بشكل أكثر فعالية من ذي قبل.

كما طالبت الدراسة بضرورة توعية الموظفين الفدراليين بأهمية الإبلاغ الفوري عن أية حالة تثير الشبهة حولها بأنها رشوة، كنوع من الخطوات الاستباقية أو الاحترازية.

مزيد من الدقة .. ومزيد من الرقابة

أما السلبيات التي وجدتها الدراسة في تعامل سويسرا مع ملف الرشوة، فهي تتلخص في الإبطاء في التحقيقات وسير المحاكمات الذي يستغرق وقتا طويلا، قد تضيع خلاله الأدلة والبراهين بشكل تضيع معه ملامح القضية، فتسفر في النهاية عن صدور أحكام ضعيفة، تقلل من خطورة الجريمة.

كما رأى معدو الدراسة بأن هناك نوعا من عدم الدقة في مراجعة الميزانيات وأوجه إنفاق الشركات، وهي مسؤولية مكاتب المحاسبة وهيئات مراقبة أعمال المؤسسات، والتي يجب على كل شركة اعتماد ميزانياتها وجدول أعمالها من خلالها.

صحيح أن ما توصل إليه خبراء منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية يجعل سويسرا بعيدة عن الشبهات، إلا أن كاتب الدولة للشؤون الإقتصادية جان دانيال غربر رأي بأن هذه النتيجة الإيجابية لا يجب أن تقلل من استمرار الاجراءات الوقائية ضد ظاهرة الرشوة، وقال في حديثه إلى سويس انفو بأنه "يجب الإبقاء على الاجراءات المتبعة حاليا وتعميمها"، مشيرا بذلك إلى انتقاد منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لعدم وجود نفس التوجهات الفدرالية في مكافحة الرشوة على مستوى البلديات المحلية.

العلاج قبل وقوع الجريمة

في الوقت نفسه أشار فيليب ليفي من الفرع السويسري لمنظمة الشفافية العالمية بأن التوصيات التي أصدرتها المنظمة "يجب أن تبقى دائما قائمة إذ لا يجب التقليل من حجم المشكلة، لا سيما وأن الاقتراب من المثالية في مكافحة الرشوة في سويسرا لا يزال بعيدا"، حسب رأيه.

وتوصي منظمة الشفافية الدولية بضرورة مكافحة الرشوة قبل الوصول بها إلى طريق المحاكم، وقال ليفي إن تقديم المرتشين للقضاء يكون بعد وقوع عملية الرشوة، بينما من المفترض ألا تقع في الأصل، ولذا فإن تطبيق التوصيات التي تطالب بها منذ فترة يجب أن يكون بوتيرة أسرع.

وتتوافق هذه الرؤية مع نظرة الشك في الساحة المالية السويسرية، لا سيما على الصعيد الأوروبي والدولي، بسبب سرية الحسابات المصرفية، وهو ما يجعل سويسرا دائما في مقارنة متواصلة مع لوكسمبورغ والنمسا، اللتان لهما نفس الأسلوب المصرفي تقريبا.

وإذا كانت بعض المنظمات مثل "الشفافية الدولية" أو "منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية" تعطي تقييما قاسيا من حين إلى آخر للدول ذات الأهمية الإقتصادية العالية، فإن العديد من الجهات ترسل بشكل متواصل بتوصيات لسد الثغرات التي تكشف عنها الفضائح المالية، لا سيما عندما يختلف اللصان ويظهر المسروق.

سويس انفو